

خلال تفقده المشروع.. وزير الإسكان؛

طرح مناقصة تنفيذ ٢٣٤٦ شقة سكنية بمدينة سلمان توزيع أكثر من ٢٨٠٠ وحدة سكنية بالمدينة الأسبوع القادم



أعلن وزير الإسكان المهندس باسم بن يعقوب الحمر أن الوزارة بصدد طرح مناقصة تنفيذ ٢٣٤٦ شقة سكنية بالجزيرة ١٠ و ١١ و ١٢ خلال الفترة المقبلة، بعد أن اكتملت نسب الإنجاز بكلا الأعمال الإنشائية والبنية التحتية بإجمالي ٣٠٤٦ وحدة سكنية بالجزيرة ١٣ و ١٤ بمدينة سلمان.

وقال إن نسبة إنجاز أعمال البنية التحتية الثانوية بالجزيرة ١٠ و ١١ و ١٢، مشيراً إلى أنه تم ترسية مناقصة تنفيذ جسور تربط الجزيرة ٩ بالجزيرة ١٠ والجزيرة ١١ بالجزيرة ١٢، مؤكداً أن نسبة الإنجاز بالجزيرة الذي يربط بين الجزيرتين ١٣ و ١٤ قد بلغت ٩٩٪، و ٩٩٪ نسبة إنجاز محطة معالجة مياه الصرف الصحي بشرق الجزيرة ١٤.

جاء ذلك خلال زيارة تفقدية قام بها وزير الإسكان للمشروع، يرافقه الوكيل المساعد للمشاريع الإسكانية المهندس سامي عبدالله بوهزاع وعدد من المسؤولين

ومهندسي الوزارة للوقوف على نسب الإنجاز بالمشروع ومتابعة العمل من بعد تفصل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بافتتاح هذه المدينة وتسليم جلالته أول ٣ وحدات بالمدينة للمواطنين المستفيدين.

وأكد المهندس الحمر أن مشروع مدينة سلمان يعد أحد المشاريع الرئيسية المدرجة ضمن خطة بناء ٢٥ ألف وحدة سكنية المدرجة في برنامج عمل الحكومة، وهو الالتزام المنبثق عن الأمر الملكي السامي ببناء

٤٠ ألف وحدة سكنية، موضحاً أنه في إطار برنامج عمل الحكومة ستقوم الوزارة بتكثيف العمل في باقي مراحل المشروع لزيادة الإنتاجية الخاصة بعدد الوحدات وأعمال البنية التحتية، وذلك وفقاً للميزانيات المرصودة لذلك، حتى تتمكن الوزارة لاحقاً من زيادة أعداد المستفيدين في مدينة سلمان.

وأكد المهندس الحمر أن مشروع مدينة سلمان يستأنف إجراءات توزيع أكثر من ٢٨٠٠ وحدة سكنية بتمويل من برنامج عمل الحكومة، وهو الالتزام المنبثق عن الأمر الملكي السامي ببناء

أمر بتوزيعها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

وأشار الوزير الحمر إلى أن مدينة سلمان تحتوي على مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي والتي اكتملت نسب الإنجاز بها، حيث تبلغ طاقتها الاستيعابية ٤٠ ألف متر مكعب يوميًا، والتي تخدم جميع جزر المدينة والمناطق المحيطة بها، وتخدم أعمال التشجير والتجميل في المدينة بما يتطابق مع كل المعايير البيئية لصرف المياه

للبحرين نظام انتخابي متقدم بإشراف قضائي كامل

النائب الحايكي: نرفض كل محاولات التدخل أو المساس بالسيادة الوطنية

وقالت إن مملكة البحرين وخلال العهد الإصلاحي الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى قد تمكنت من إحداث نقلة نوعية على مستوى المكتسبات الديمقراطية والتي استشرعها المواطن وأثمرت انتخابات نزيهة خلال الفصول التشريعية التي مضت. وأعربت الحايكي عن أن ثقافتها كبيرة في وعي الشعب البحريني الذي يعي تماما ما يدور حوله وهو قادر على حماية مكتسباته الديمقراطية بكل إخلاص.

وتؤكد الحايكي ما جاء في تصريح وزير العدل قبل يومين بخصوص ما تتمتع به مملكة البحرين من نظام انتخابي متقدم في ظل إشراف قضائي كامل على جميع المراحل الانتخابية المقررة قانوناً من خلال منظومة متكاملة تكفل ضمان سلامة ونزاهة العملية الانتخابية.

صرحت النائب رؤى الحايكي بأن مسالة التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين أو محاولة المساس بالسيادة الوطنية مسألة مرفوضة رفضاً قاطعاً من الجميع، ونوهت بأن محاولة استهداف المكتسبات الديمقراطية لمملكة البحرين للنيل من المنجزات الوطنية وتهديد الاستقرار وإلحاق الضرر بمصالح الوطن والمواطنين أمر خطير جدا يتطلب منا جميعاً الحيطه والحذر واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية سلامة ونزاهة العملية الانتخابية وصونها من أي مؤثر خارجي وكذلك الحفاظ على استقلال القرار الوطني. وأوضحت الحايكي أن استهداف المكتسبات الديمقراطية للمملكة أو التعامل مع جهات خارجية للنيل من المنجزات الوطنية يصفى كجريمة خيانة عظمى لا يمكن القبول بها.

وزيرة الصحة تشيد بمستوى وكفاءة الكوادر الصحية البحرينية

استقبلت وزيرة الصحة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح بمكتبها بديوان الوزارة بالجفير صباح أمس ١١ يوليو ٢٠١٨م، وبحضور وكيل وزارة الصحة الدكتور وليد المناع، الإخصائية روبينا زكريا خان تقني أول مختبرات ورئيسة قسم سحب الدم، ومنسق الجودة والسلامة

ومختبر مجمع السلمانية الطبي، والتي سلمتها نسخة من رسالة الماجستير التي حصلت عليها في مجال الجودة والسلامة في الإدارة والرعاية الصحية من الجامعة الأيرلندية بالبحرين. وفي بداية اللقاء أثنى الوزير «الصالح» على الجهود التي يبذلها موظفو وزارة

استثمارها في تحقيق الارتقاء بجودة الخدمات الصحية ومستوى كفاءتها لمصلحة المرضى. وتطرق رئيسة قسم الدم بمختبر السلمانية إلى رسالتها التي حملت عنوان «تقديم برامج التدريب وغير الموقوفة، بعد ورود خطاب الأمانة العامة لتحديد سبب الأسباب الرئيسية للخطأ في الدم بقسم علم الأمراض، مبيئة



قائد خفر السواحل يشترك في حفل الأكاديمية البحرية الباكستانية

شارك اللواء ركن بحري علاء عبدالله سيادي قائد خفر السواحل، يرافقه العقيد عارف إبراهيم بوعسلي أمر الشؤون الإدارية، في حفل تخريج الدفعة التاسعة بعد المائة بالأكاديمية البحرية الباكستانية، والذي أقيم بمدينة كراتشي. وخلال الزيارة، التقى قائد خفر السواحل بقائد القوات البحرية الباكستانية وقائد وكالة الأمن البحري الباكستانية وعدد من الشخصيات ذات الصلة، مشيداً بالجهود المشتركة والتعاون. هذا التعاون.

فج الصميح

السيد سمير ناس.. ماذا نفعل والمشرع أكثر منا رحمة وكرماً!!

لطفي نصر

ذلك ولا تطلب مني أن أخوض في هذه القضية حتى لا أدخل في قضايا شائكة تمارسها بعض الشركات التي توظف الآسيويين في مجال الموارد البشرية وتعطيهم السلطة كاملة في ممارسة هذه القضايا القانونية والإنسانية.

وإذا أردت أن تعرف الحقيقة والأسباب وراء تطبيق قوانين عمل آسيوية على أرض البحرين ومعظم دول الخليج غير قوانين العمل في القطاع الأهلي الصادرة عن حكومات وسلطات هذه الدول.. أرجوكم أرجع إلى البيان الصادر عن اجتماع صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء مع السيد جبالي محمد المرافي رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر رئيس المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، حيث دعا سموه في مستهل هذا اللقاء إلى ما نضه وبالعرف الواحد ما يلي: «لا بد أن يكون صوت المبادئ والقيم الإسلامية عالياً في المحافل الدولية العمالية.. فمفتي ما تم الالتزام بهذه المبادئ كانت حقوق العمال محفوظة ومصونة!!»

ونعود يا أستاذ سمير إلى نص المادة (٥٤) من قانون العمل في القطاع الأهلي.. التي تنص على أن يصرف الأجر الإضافي على أساس الراتب الشامل.. فأصالحك بأنني لم أنفقت إلى هذه المادة كثيراً من قبل.

لكن يا أستاذ سمير إذا سألتني عن رأيي الخاص في هذه القضية الذي يتوافق مع ضميري الخاص أيضاً.. فأقول إن الصحيح هو أن يصرف الأجر الإضافي على أساس الأجر الأساسي فعلاً، لماذا؟ لأن كثيراً من الرواتب في القطاع الأهلي لو بحثنا في جزئياتها فستجدها عبارة عن مبالغ من أعمال إضافية ثابتة تضاف إلى الأجر الأساسي وتعتبر جزءاً من الراتب.. فليس من المنطق ولا من العدالة في شيء أن يصرف أجر إضافي على جزئيات من الراتب هي في الأساس أجر إضافي.. أي ليس منطقياً أن يصرف أجر إضافي على أجر إضافي.

وكثير من الشركات تجد رواتب العاملين فيها هي معظمها عبارة عن أجور إضافية عندما يلجأ صاحب العمل إلى عدم توظيف عدد كبير من العمال والموظفين ثم إسناد مهام هذه الوظائف إلى العمال والموظفين الذين يعملون معه.. فهذه الطريقة يلجأ إليها بعض أصحاب العمل لسببين:

الأول عدم اللجوء إلى توظيف عدد كبير من العمال. تحسين دخول العاملين معه وهم -أي العمال- يتقبلون ذلك بترحاب كبير لتحسين دخولهم ولتمكينهم من مواجهة متطلبات الحياة وتكاليف المعيشة.. فهل من المنطق الذي هو الأساس لجميع التشريعات العادلة أن يصرف أجر إضافي للعامل على أساس أجر أو أجور إضافية ثابتة أو شبه ثابتة، ثم على كل هذه الضجة وقرار العمل الإضافي والأجر الإضافي هو بداية بيد صاحب العمل.. فله أن يقرره أو يمنعه.

هذا هو رأيي الخاص جداً.. ولكن ماذا تقول وقد كان المشرع الذي وضع أقر المادة (٥٤) من قانون العمل في القطاع الأهلي هو أكثر مني لوماً ومنا جميعاً رحمة وعدلاً وكرماً!!

الأخ الفاضل السيد سمير ناس رئيس غرفة صناعة وتجارة البحرين المحترم: حسناً فعلت عندما ضمنت رسالتك التي رفعتها إلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء مجموعة من المطالب والمقترحات التي تسهم في تطوير واستقامة مسيرة القطاع الخاص وإسهاماته المنشودة في دعم الاقتصاد الوطني وبالكفاءة والدرجة المنشودة. وكما قرأتنا في الصحف فإنه من بين هذه المطالب والمقترحات اعتراض الغرفة على المادة (٥٤) من قانون العمل في القطاع الأهلي، التي تنص بأحقية العامل في هذا القطاع بصرف الأجر الإضافي على أساس الأجر الشامل.. بينما أنتم تفترون صراحة على أساس الأجر الأساسي وحده.

وكما نعلم من هو سمير ناس الرجل الإنسان في كل شيء، وهو الذي ورث هذه السمعة الإنسانية عن والده رحمه الله، فقد أبيت أن تنضب نفسك خصماً وحكماً وتطالب بوقف صرف الأجر الإضافي على أساس الأجر الشامل فوراً.. وإنما طلبت أو اقترحت أن يتم ذلك من خلال تعديل القانون بالطرق الدستورية المعهودة.. وهذا هو أسلوب التفكير الحضاري.. وهذا المطلب يتطلب تحقيقه المرور بعدة مراحل.. أولها اقتناع الحكومة أولاً ثم المبادرة إلى إعداد مشروع قانون بما طلبت.. ثم إحالة الأمر إلى السلطة التشريعية من خلال مشروع قانون متكامل بتعديل أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي

تقول فيه وزارة العمل -وهي الوزارة المعنية- وأنها الذي يبله عليها ضميرها وخاصة أنها هي ما كانت وراء إصدار هذا القانون المتضمن هذه المادة (٥٤) التي يشكو منها القطاع التجاري الآن.. لكن ألا تعرف يا أستاذ سمير أنك قد فحرت قضية كبرى من خلال هذا المقترح؟

القضية وراءها أو سببها مديرو وموظفو شؤون الموارد البشرية الآسيويين العاملون في شركات القطاع الأهلي.. هؤلاء الذين يسودون النسبة العظمى من موظفي شركات ومؤسسات القطاع الأهلي يطبقون قانون عمل آخر غير قانون العمل في القطاع الأهلي البحريني الصادر من المملكة!!

ولو بحثت في الأمر يا أستاذ سمير فستجد النسبة العظمى من الشركات تقرر من خلال هؤلاء -والقرار لهم وحدهم- صرف الأجر الإضافي على أساس الأجر أو الراتب الأساسي وليس الأجر الشامل الذي يشكو منه القطاع التجاري.. وأن الشركات التي تحترم نص القانون وتصرف الأجر الإضافي لعمالها على أساس الأجر الشامل هي التي تشكل القلة القليلة جداً من الشركات!

ولو بحثت فستجد هؤلاء من مديري الموارد البشرية الآسيويين يمارسون ما يطلق عليه لفظ «بلاوي».. ستجدهم مثلاً يصرفون راتب الإجازة السنوية للعامل على أساس الأجر الأساسي.. وهذا بخلاف الشركات الكبيرة التي تحترم نفسها.. وبخلاف التعميم الذي صدر عن ديوان الخدمة المدنية أكثر من مرة والذي يشدد على صرف راتب الإجازة السنوية إلى موظفي القطاع العام متضمناً كل ما يحصل عليه العامل من وظيفته أثناء وجوده في الخدمة وكما يصرفه شهرياً.. وستجد أكثر من



رؤى الحايكي.



«التعليم العالي» يدعو المؤسسات التعليمية إلى الالتزام بسقف القبول

سنوياً، على أن يكون عدد الطلبة المقبولين بالبرامج التي يتم إعادة فتحها، أو البرامج المستحدثة، بقرارات مجلس التعليم العالي، ضمن حدود سقف القبول السنوي المقرر لكل مؤسسة، مع الالتزام بعدم تسجيل طلبة في أي برنامج أكاديمي موقوف بقرار من المجلس، حيث إن أي تسجيل من هذا القبيل يعد غير قانوني ولا يعتد به، ولا يتم التصديق عليه من قبل الإدارة المختصة.

وتوheet المؤسسة مسؤولة عن أمام مجلس التعليم العالي، وتسامر عنه وفقاً للقانون واللوائح والقرارات المنفذة له.

أصدر الدكتور عبدالغني الشويخ الأمين العام لمجلس التعليم العالي تعميماً إلى رؤساء مؤسسات التعليم العالي بشأن سقف القبول السنوي للطلبة، جاء فيه أنه استناداً إلى قرارات مجلس التعليم العالي بخصوص البرامج الأكاديمية المقدمة في مؤسسات التعليم العالي المرخصة، فتحت المؤسسة باب القبول للطلبة الجدد فقط للبرامج المرخص لها وغير الموقوفة، بعد ورود خطاب الأمانة العامة المتضمن تحديد سقف القبول واشتراطاته للمؤسسة. كما يجب على مؤسسات التعليم العالي الالتزام بسقف القبول الذي يتم تحديده من قبل الأمانة العامة

اعلان مناقصة		البريد الإلكتروني	
موضوع المناقصة	رقم المناقصة	الايام	الوقت
1 تزويد قهوة عربية لخدمة الصقر الذهبي	18-07-1864-ITC	الاثنين	13:30
الرجاء التواصل على رقم الفاكس +973 17327999 أو على عنوان البريد الإلكتروني charmaine.alsairafi@gulfair.com ذكر التفاصيل اللازمة مثل عنوان الشركة، أرقام هواتفها والبريد الإلكتروني وإرفاق صورة من هذا الإعلان لكي يتسنى لنا إرسال وثائق المناقصة.			
تسلم العطاءات إلى مكتب المناقصات الواقع في الجنبى الجديد لشركة طيران الخليج . الطابق الثاني، جناح أ قبل الساعة الثانية والنصف بعد الظهر من الموعد المذكور لتقديم العطاءات.			
تخضع هذه المناقصة لأحكام المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والشترتبات والمبيعات الحكومية ولانته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (37) لسنة 2002.			
كما يجب مراعاة الشروط التالية :			
1. أن ترفق نسخة من شهادة السجل التجاري على أن تكون مشتملة على نشاط موضوع المناقصة.			
2. أن تكون الأسعار الإجمالية وأسعار الوحدات (بحسب الأذوال) على استمارة تقديم العطاء.			
3. أن ترفق نسخة من الشهادة التي تبين نسبة العمالة البحرينية والتي تتطابق مع قانون وزارة العمل.			
4. ضرورة ختم جميع المستندات (الأطوية أو النسخة) المقدمة ضمن العطاءات بختم الشركة أو المؤسسة أو الجهة مقدمة العطاء.			
يعتبر هذا الإعلان مكملًا لوثائق المناقصة.			
ملاحظة هامة: سيتم فتح العطاءات في تمام الساعة العاشرة صباحاً في اليوم التالي من تاريخ انتهاء استلام العطاءات في مكتب المناقصات الواقع في المبنى الجديد لشركة طيران الخليج . الطابق الثاني، جناح (أ) وبإمكان مقدمي العطاءات حضور عملية الفتح.			